

## Factors affecting the financial performance of Saudi insurance companies – An Empirical Study on the three largest insurance companies in Saudi Arabia –

Najla Ibrahim Abdulrahman

Alaa Nasser Al-Shuraimi

Faculty of Economy & Administration || King Abdul-Aziz University || KSA

**Abstract:** This study aimed to identify the impact of independent factors on the financial performance of Saudi insurance companies for the period (2009-2019), and the data was analyzed through the adoption of the statistical tool SPSS, the regression coefficient, and the study concluded the following results: There is an effect of financial raising on the financial performance of measured companies The return on assets, while there is no effect of the financial increase of the financial performance measured by the return on equity. The researchers believe that the reason for this result is that most corporate departments go to invest in the acquisition of new assets, and also there is no relationship between the size of the company and its financial performance, whether it is measured by the return on assets or return on equity. The study recommends that the company's management, when determining financial leverage, find a degree of balance between the returns that are to be achieved for shareholders with the returns that are to be achieved for the assets, increase the degree of financial leverage for companies to improve financial performance to achieve the returns of shareholders, the need for companies to try to reduce the assumption cost so that it is less than the return on assets to create returns that can be added to equity.

**Keywords:** Financial Performance, Return on Equity (ROE), Return on Assets (ROA).

## العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة السعودية – دراسة تطبيقية على أكبر ثلاث شركات تأمين في المملكة العربية السعودية –

نجلاء إبراهيم عبد الرحمن

آلاء ناصر الشريمي

كلية الاقتصاد والإدارة || جامعة الملك عبد العزيز || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العوامل المستقلة على الأداء المالي لشركات التأمين السعودية للفترة (2009-2019). وتم تحليل البيانات من خلال اعتماد الأداة الإحصائية SPSS، بمعامل الانحدار، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود أثر للرفع المالي على الأداء المالي للشركات المقاس بالعائد على الأصول، بينما لا يوجد أثر للرفع المالي للأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية. وترى الباحثتان أن السبب في هذه النتيجة هو توجه معظم إدارات الشركات إلى الاستثمار في اقتناء أصول جديدة، بالإضافة لعدم وجود علاقة بين حجم الشركة وأدائها المالي سواء كان مقاس بالعائد على الأصول أو العائد على حقوق الملكية. وتوصي الدراسة بأن تقوم إدارة الشركات عند تحديد الرفع المالي بإيجاد درجة من التوازن بين العوائد المراد تحقيقها للمساهمين مع العوائد المراد تحقيقها للأصول، وكذلك زيادة درجة الرفع المالي للشركات لتحسين الأداء المالي لتحقيق عوائد المساهمين، كما تؤكد الدراسة على ضرورة أن تحاول الشركات تخفيض تكلفة الافتراض بحيث يكون أقل من العائد على الأصول لتكوين عوائد يمكن إضافتها لحقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، معدل العائد على حقوق المساهمين، معدل العائد على الأصول.

## المقدمة:

تسعى معظم الشركات والمؤسسات الاقتصادية للنمو والتطور، وذلك من أجل ضمان الاستمرارية والبقاء في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالمخاطر والمنافسة الشديدة، مما يستوجب عليها معرفة مكونات هذه البيئة ودراستها بشكل جيد حتى تتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة في المستقبل، سواءً كانت هذه القرارات استراتيجية أو مالية، والتي بدورها أيضاً تتطلب معرفة الوضعية المالية للشركة أو المؤسسة (عصمان، 2018، 13).

كما يعتبر الأداء المالي المحور الرئيسي لقياس الأداء في البنوك والمؤسسات المالية لما له من أهمية قصوى في تشخيص الحالة المالية للبنك، وذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها على المدى القصير وعلى المدى الطويل. ويعطي الأداء المالي قراءات للمؤشرات توضح مدى قدرة أي منشأة على الاستمرار بتقديم نتائج الأنشطة التي تقوم بها، والتي من المحتمل أن تؤدي إلى أحد الاحتمالين، الاستمرار أو التوقف (الحمود، 2018).

وبما أن قياس وتقييم الأداء وبيان العوامل المؤثرة فيه، يوضح للإدارة مدى إنجاز الوحدات التنظيمية لأهدافها، بهدف اكتشاف نقاط الضعف والقوة والتحري عن أسبابها في سبيل تدعيم الجوانب الإيجابية وإزالة الأمور السلبية (أبو حطب، 2009، 7)، لذا فإن كل شركة تسعى إلى تحقيق أهدافها والتي من ضمنها أن تصبح من أكبر شركة متخصصة في مجالها ورفع القيمة السوقية للشركة وزيادة حقوق المساهمين (العائد على حقوق الملكية)، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات وقرارات إدارية معينة للوصول بقطاع الشركات إلى المستوى المنشود، وتأتي دراسة الأداء المالي للشركات عموماً، على درجة كبيرة من الأهمية حيث الارتباط الوثيق بين أداء الشركة وقدرتها على إنجاز الأهداف التي تسعى لتحقيقها، سواء من خلال مقدار العائدات المالية للشركة، واستخدامها الأمثل للموارد، وهو الأمر الذي يمكن قطاع شركات التأمين من التطور ومنافسة غيرها من الشركات (الخطيب، 2010، 45). وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن بواسطتها قياس الأداء المالي للشركات ومنها: نسب السيولة ونسب الربحية ونسب الملاءمة. وفي حين أن نسب السيولة تعبر عن قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (مطر، 2010، 3)؛ فإن نسب الربحية تعكس قدرة الشركات على توليد الأرباح من المبيعات (عبيدات، 2006، 6؛ مطر، 2010، 3). وفي المقابل، فإن نسب الملائمة تهدف إلى تحليل السياسة التمويلية للشركات واعتمادها على الديون في تمويل أصولها (الجعافرة، 2012، 8).

لذا ستتناول هذه الدراسة العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة في المملكة العربية السعودية.

## المبحث الأول: خطة الدراسة

### تمهيد:

يتطرق هذا المبحث لاستعراض مشكلة الدراسة وأهميتها وأهداف الدراسة وإلى فرضيات الدراسة ومنهجية الدراسة.

### 1-1: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى التعرف على بعض العوامل المختلفة التي تؤثر على الأداء المالي للشركات المساهمة، لأن الأداء المالي للشركات يحتل أهمية كبرى لدى العديد من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، فالاهتمام الأكبر لدى أصحاب الأعمال في جميع قطاعات الأعمال هو الوصول إلى الأداء المالي العالي الذي يعكس كفاءة وفعالية الإدارة في استخدام واستغلال مصادرها، وهذا بدوره يساهم في تحسين اقتصاد البلاد ككل

(Mokhtar and Naser, 2004)، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للتعرف على أهم العوامل المالية التي تؤثر على الأداء المالي للشركات المساهمة في قطاع شركات التأمين، مما قد يساهم في تحسين الأداء المالي لتلك شركة، وهذه العوامل متمثلة بحجم الشركات، وعمر الشركات، ونسبة الرفع المالي، ونسبة تداولها، ويمكن توضيح هذه المشكلة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة في السوق السعودية؟ وستجيب الدراسة عن هذا السؤال من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما أثر حجم الشركة في شركات التأمين السعودية على الأداء المالي؟
2. ما أثر عمر الشركة في شركات التأمين السعودية على الأداء المالي؟
3. ما أثر درجة الرفع المالي في شركات التأمين السعودية على الأداء المالي؟
4. ما أثر نسبة التداول في شركات التأمين السعودية على الأداء المالي؟

#### 2-1: فرضيات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة وللإجابة على التساؤلات، اعتمدت الباحثتان على اختبار فرضية الدراسة الرئيسية وهي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل التي تؤثر على الأداء المالي مقاسة بالعائد على الأصول لشركات التأمين السعودية، وذلك من خلال اختبار الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة في شركات التأمين السعودية والأداء المالي.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة في شركات التأمين السعودية والأداء المالي.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي في شركات التأمين السعودية والأداء المالي.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة التداول في شركات التأمين السعودية والأداء المالي.

#### 3-1: أهداف الدراسة:

يعتبر الأداء المالي من المؤشرات المالية الهامة على مدى نجاح الشركة في استخدام الموارد المتاحة، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العوامل المستقلة على الأداء المالي لشركات التأمين السعودية للفترة (2009-2019)، وتتلخص الأهداف فيما يلي:

1. التعرف على أثر حجم الشركة لشركات التأمين السعودية على الأداء المالي
2. التعرف على أثر عمر الشركة لشركات التأمين السعودية على الأداء المالي.
3. التعرف على أثر الرفع المالي لشركات التأمين السعودية على الأداء المالي.
4. التعرف على أثر نسبة التداول لشركات التأمين السعودية على الأداء المالي.

#### 4-1: أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال أهمية موضوعها لمختلف الجهات من المستثمرين المتوقعين، وإدارة قطاع شركات والدائنين والجهات الرسمية وللاقتصاد عموماً. فالمستثمرين سواء كانوا أفراداً أم هيئات يهتمون بموضوع الدراسة قدر اهتمامهم باتخاذ القرارات السليمة للمحافظة على استثماراتهم وتوجيهها بالاتجاه الذي يحقق أكبر عائد ممكن. وتهتم إدارة قطاع شركات بمعرفة مؤشرات النجاح وال فشل حتى تتمكن من اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة لتحسين إدارة قطاع شركات وتصويب الاختلال إن وجد. وتهتم الجهات الرسمية بمعرفة

الشركة التي تمارس نشاطها بنجاح أو فشل من أجل اتخاذ التدابير اللازمة تجنباً لحدوث أزمات تتمثل بإفلاس بعض هذه الشركات

ويهتم الدائنون بمعرفة مدى التزام قطاع الشركات بالإيفاء بالتعهدات والالتزامات المالية تجاههم. إن نجاح هذه الشركات سينعكس أثره بالتالي على الاقتصاد ككل ويتمثل ذلك بنمو الناتج المحلي والإزدهار الاقتصادي (القضاء، 2015، ص 257).

ولذا طُرحت هذا الدراسة لمعرفة العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين السعودية.

#### 1-5: منهجية الدراسة:

بغرض الإجابة على أسئلة الدراسة والوصول إلى الأهداف المرجوة، تناولت الباحثة هذه الدراسة من جانبين

رئيسيين:

- أ- الجانب النظري: ويعتمد على المنهج الاستقرائي، حيث يتم فيه تحديد المفاهيم النظرية والمصطلحات الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات الرائدة والدوريات التي أتاحت للباحثة فرصة الحصول عليها، وكذلك المقالات والأبحاث المنشورة على شبكة المعلومات.
- ب- الجانب العملي: ويعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عن طريق تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، استخدمت الباحثة أساليب ومؤشرات الإحصاء الوصفي (تحليل الانحدار) لوصف متغيرات الدراسة، كما تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لقياس أسئلة الدراسة، بالإضافة إلى اختبارات التداخل الخطي والارتباط الذاتي للكشف عن صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

أما حدود الدراسة فتمثلت في:

- الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، أما عينة الدراسة هي ثلاث شركات تأمين مدرجة في السوق السعودي، وهي "بوبا العربية" و"التعاونية" و"ميدغلف".
- الحدود الزمانية: تقتصر هذه الدراسة على فترة التداول (2009-2019م).

#### المبحث الثاني: الدراسات السابقة والتعليق عليها.

تمهيد:

يتطرق هذا المبحث لسرد الدراسات السابقة ومن ثم التعليق عليها وتوضيح ما يميز هذه الدراسة.

#### 1-2: الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع:

- دراسة عربيات (2008) بعنوان "أثر اختيار استراتيجيات المحافظ الاستثمارية على أداء شركات التأمين في الاردن". هدفت هذه الدراسة للكشف عن أثر اختيار استراتيجيات المحافظ الاستثمارية على أداء شركات التأمين في المملكة الأردنية الهاشمية. وتكونت عينة الدراسة من (104) من أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين ونوابهم ومدراء المحافظ الاستثمارية في قطاع شركات التأمين الأردنية، واشتملت متغيرات الدراسة إجمالي الأصول، والأرباح المحتجزة، وسعر الفائدة على الودائع، ومؤشر السوق العام لبورصة عمان. وأظهرت النتائج الهامة التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير لحجم الشركة متمثلاً بإجمالي الأصول، الأرباح المحتجزة، سعر الفائدة على الودائع، ومؤشر السوق العام لبورصة عمان في أداء شركات التأمين الأردنية. وأوصت الدراسة

بمجموعة من التوصيات كانت أهمها: لا بد أن تقوم شركات التأمين بتطوير وضع السوق الاردني بشكل معمق قبل اتخاذ أي قرار استثماري.

- دراسة الطراونة، (2015) بعنوان "العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية (دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية)". وهدفت الدراسة إلى اختبار أثر مجموعتين من المتغيرات المستقلة، وهي العوامل الخارجية (البيئة القانونية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية)، والعوامل الداخلية (التخطيط المالي، والرقابة الداخلية، والكفاءة الإدارية) في الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية (الأداء المالي والعائد على الملكية). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات بواسطة استبانة وزعت على عينة من موظفي شركات التأمين تألفت من (72) مبحوثاً من كافة شركات التأمين الأردنية البالغ عددها (24) شركة، استُرد منها (70) استبانة، توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لكل من العوامل الخارجية والعوامل الداخلية في الأداء المالي لشركات التأمين.

- دراسة Alqaisi et al (2016) بعنوان: "Factors Affecting the Market Stock price:the Case of the Insurance Companies Listed in Amman Stock Exchange". وهدفت الدراسة إلى معرفة تأثير بعض العوامل مثل (الأداء المالي، والعائد على حقوق الملكية، ونسبة الديون، وعمر الشركة، وحجم الشركة) على سعر السهم في السوق، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على (20) شركة تأمين مدرجة في سوق عمان المالي كعينة للدراسة خلال الفترة ما بين 2011 و2015. وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير لكل من الأداء المالي ونسبة الديون وعمر الشركة وحجم الشركة على سعر السهم السوقي في شركات التأمين المدرجة في سوق عمان المالي.

- دراسة القيسي، (2017) بعنوان "تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج 1 دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014". هدفت الدراسة لتحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام عناصر نموذج CAMELS، وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً على الأداء. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 13 بنكاً تجارياً أردنياً مدرجاً في بورصة عمان خلال الفترة (2009—2014). واستخدمت الدراسة متغيرين لقياس أداء البنوك هما معدل الأداء المالي (ROA) ومعدل العائد على الملكية (ROE)، ووجدت نتائج الدراسة بأن كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، والربحية تعد من أهم العوامل وأكثرها تأثيراً على مقاييس أداء البنوك التجارية الأردنية والمتمثلة بمعدل الأداء المالي (R)(A) ومعدل العائد على الملكية (R)(L).

- دراسة ملحم (2019) بعنوان "العوامل المؤثرة على الشام المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في وسوق عمان المالي". هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، وتمثل مجتمع الدراسة بشركات التأمين المدرجة أسهماً في سوق عمان المالي خلال الفترة (2013-2017)، وتم اختيار 19 شركة منها كعينة للدراسة. بينت نتائج الدراسة وجود أثر للعوامل الخارجية (البعد القانوني، والجانب الاقتصادي) مجتمعة ومنفردة على الأداء المالي (مقاساً بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)، ووجود أثر العوامل الداخلية مجتمعة على الأداء المالي (مقاساً بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)، ووجود أثر للهيكل التمويلي على الأداء المالي (مقاساً بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية).

## 2-2: التعليق على الدراسات السابقة:

بالاطلاع على الدراسات السابقة يتضح للباحثين أهمية أثر العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين السعودية. ويمكن القول بأن الدراسة الحالية تكمل ما قامت به الدراسات السابقة والمنهج المتبع هو (المنهج الوصفي التحليلي) ومجتمع الدراسة (شركات التأمين) وأخيراً حجم العينة المستهدف يتكون من 3 شركات تأمين للفترة (2009-2019)، وإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أن هذه الدراسة قامت بتحليل أثر أربعة من العوامل على الأداء المالي والمتمثلة بحجم الشركة، وعمر الشركة، ونسبة سيولتها، ودرجة رفعها المالي، وأثر هذه العوامل مجتمعة على الأداء المالي لهذه الشركات، في حين أن الدراسات السابقة لم تتناول هذه العوامل مجتمعة حيث تناولت في أحسن الأحوال خمسة عوامل.

## القسم الثاني: الإطار النظري للدراسة

### مقدمة

أصبح قطاع التأمين في الآونة الأخيرة من القطاعات المهمة والرائدة في الاقتصاد العالمي لكونه يدفع بعجلة اقتصاد إلى التطور والازدهار ويظهر هذا التأثير جلياً في الدول المتقدمة باعتبارها قطعت أشواطاً في هذا المجال، فأصبحت المؤسسات العالمية ترى في هذا المجال مصدراً آمناً يحميها من المخاطر التي تصادفها أثناء دورات الاستغلال والاستثمار (صديق والدودي، 2019، 7). وإن الأداء المالي الناجح للشركات لا بد أن يكون ثمرة من ثمرات السياسات المالية والإنتاجية والتسويقية الرشيدة التي تعمل الإدارات على اتباعها بما ينعكس إيجاباً على القيمة السوقية للأسهم عن طريق زيادة حصتها من الأرباح (عوض الله، 2015، 171). تواجه المؤسسة أثناء القيام بنشاطها عدة مشاكل قد تؤدي إلى عرقلة أداؤها، منها ما هو داخلي يمكن السيطرة عليه مثل: العنصر البشري - الإدارة - التنظيم - طبيعة العمل (صديق والدودي، 2019، 18)، ومنها ما هو خارجي يصعب التحكم فيه وقد يكون في شكل فرص أو تمديدات، كما تصنف العوامل الخارجية إلى عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية وسياسية وقانونية.

### المبحث الأول: مفهوم التأمين وإعادة التأمين.

#### تمهيد

يقدم في هذا المبحث عرضاً للأدب النظري، عرض تفصيلي عن التأمين، وإعادة التأمين.

### 1-2: مفهوم التأمين:

استحق التأمين في واقعنا مكانة مهمة، مما فرض علينا التعرض لهذا المفهوم الجديد بكافة جوانبه، فبروز مفهوم أو مسمى جديد على نشاط أو منشأة أو ظاهرة تتعدد معانيه وتختلف مدلولاته ومفاهيمه، وهذا شكل دافعاً لمزيد من الدراسة حول تعريف التأمين بشقيه القانوني والفني، وما عرفه القانون الأردني كالتالي:

أ- **التعريف القانوني:** بمعنى أن التأمين عبارة عن صبغة تعاقد يحصل المستأمن من خلالها على تعهد من المؤمن من أجل القيام بعمل محدد إذا ما وجد الخطر، مقابل اقتطاع مبلغ محدد بطلق عليه الاشتراك أو القسط.

ب- التعريف الفني: هو عبارة عن أسلوب يقوم المؤمن من خلاله بعملية تنظيم التعاون بين مجموعة من المؤمن لهم نتيجة تعرضهم لأخطار محددة، ومن ثم القيام بدفع تعويض لمن يقع عليهم الخطر ويحصل هذا الأمر بفعل القيمة المشتركة للأقساط التي يتم جمعها منهم (قاسم، 2007، ص 465).

## 2-2- إعادة التأمين

ظهرت الغاية من إعادة التأمين بفعل اللجوء لمزيد من الاطمئنان والأمان على الأخطار المؤمنة بالفعل، نظراً لاتساع حجم التغطيات التأمينية وتفرع وتعدد أعمال التأمين، ويعد المحافظة على شركات التأمين وحمايتها من المخاطر والخسائر المتوقع حصولها هو الهدف الأول لظهور إعادة التأمين، وذلك من خلال تحويل الخسائر المترتبة إلى معيد التأمين، بمعنى استرداد الخسائر من معيد التأمين، ويتم ذلك مقابل قسط يتم دفعه للمعيد، وهذا ما جعل شركات التأمين تتجه لهذا النهج من أجل حماية الوثائق الخاصة بها من الخسارة (التركلي وكمال، 2015، ص 131). ويمثل الشكل التطبيقي لإعادة التأمين من خلال عرض إحدى شركات التأمين المباشرة للقيام بالتأمين بمبلغ خارج عن حدود إمكانياتها المادية، فتلجأ الشركة غالباً بدافع توزيع الخطر على الشركتين للموافقة على العرض، وتحفظ بنسبة منه وتؤمن على الجزء الباقي منه لوحدة من شركات إعادة التأمين (ملحم، 2004، ص 111).

## المبحث الثاني: مفهوم الأداء المالي وأهميته.

### تمهيد

سيتناول هذا المبحث الأداء المالي من حيث المفهوم والتقييم ومؤشرات قياسه.

## 1-2- مفهوم الأداء المالي

يرى (الخطيب، 45، 2010) أن الأداء المالي يمثل قدرة الشركة على إنجاز أهدافها المالية، وهو الركيزة الأساسية في دعم مختلف الأعمال التي تمارسها الشركة، ويعبر عن الأداء المالي الشركة من خلال مؤشرات مالية مثل الربحية والسيولة وغيرها. أما (Codija, 2010) فقد ربط الأداء المالي بالعائدات المالية للشركة، حيث ترد ضمن ملخص حسابي يعرض هذه العائدات بصورة تفصيلية، حيث يتم عرض حجم الإيرادات والمصروفات والربح أو الخسارة.

وترى الباحثتان أن الأداء المالي يمكن تعريفه كأداة قياس موضوعية تحدد قدرة الشركة في استخدام أصولها وإمكانياتها لتحقيق الربح المالي، كما أن المقياس العام الأكثر فعالية لحالة الشركة المالية خلال فترة معينة من الزمن، لكن نظراً لدوره الكبير في نجاح الشركة، فإن تعرض بيانات الأداء المالي لأي عملية غش أو تلاعب قد يكون له أضرار هائلة على سمعة الشركة وأرباحها من وجهة نظر الباحثتان.

## 2-2: أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي في ارتباطه المباشر بتحقيق أهداف الشركة، إذ أن الأداء المالي الناجح هو سبب في نجاح الشركة وقدرتها على التطور والتفوق (Beest et al 2009 ، 09-108)، وعليه، فإن أهمية الأداء المالي بالنسبة للشركة تنبثق من مساهمته في قياس الأهداف ومقارنة نتائجها وتحديد مستوى الفاعلية في تحقيقها. علاوة على

تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة في التوصل إليها، وهو الأمر الذي يسمح بالحكم على مدى الكفاءة في تحقيق الأهداف (عصام، 2012).

### 3-2: أهداف تقييم الأداء المالي

ذكر (جميل وسعيد، 2007، ص 111-131) أن أهداف عملية تقييم الأداء المالي تتمثل بالآتي: (1) الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها والمدرجة في خطتها الإنتاجية، وتحديد نسبة تحقيق المنجز من الأهداف المحددة مسبقاً، بما يضمن الفاعلية في تحقيق الأهداف وبيان درجة الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة. (2) تحديد أسباب الانحرافات بشكل مفصل وبيان نسبة الانحرافات التي تعود إلى ضعف في الأداء أو الرقابة أو التخطيط وتوجيه نظر الإدارة إلى المواطن التي تظهر فيها الانحرافات المهمة وذلك المساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة لغرض معالجتها ومنع حدوثها. (3) العمل على تحسين الأداء من خلال الوصول إلى الوسائل الكفيلة بغرض معالجة الانحرافات وتجنب تكرارها، مع ضرورة الحرص العمل على تطويرها وسبل علاجها في الحاضر والمستقبل. (4) استخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات لتحقيق الهدف من عملية تقييم الأداء.

### 4-2: مؤشرات قياس الأداء المالي

عند النظر إلى الأداء المالي، فإن هناك مجموعة من المؤشرات (النسب المالية) لا بد من التطرق إليها وهذه النسب تتمثل بتحديد أو تقدير نسب السيولة، والربحية، والعائد على الاستثمار وغيرها من النسب التي تمثل مؤشرات القياس الأداء المالي للشركات (Haber & Reicel, 2005, 260).

وتقسم مؤشرات الأداء المالي إلى مجموعات من النسب الآتية:

1. نسبة التداول: عرفها القاضي (2014، ص 147): أنها مؤشر على قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها، وأن السياسة الجريئة تؤدي إلى نسبة تداول أقل، والسياسة المتحفظة تؤدي إلى نسبة تداول أعلى: نسبة السيولة = الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة.  
وقد اجمع الكتاب والباحثون على أن النسبة المعيارية لنسبة التداول تكون مرتفعة عندما تكون أكبر من 1.5%، وتكون جيدة عندما تكون من 1% إلى 1.5%، بينما تعتبر ضعيفة حينما تكون أقل من 1% (Bull, 2008, p8), (Chandra, 2014, p72).

2. الربحية: هي الهدف الأساسي لجميع منظمات الأعمال، وهي بالتالي أمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعامله مع المنظمة، وهي أيضاً أداة مهمة القياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزته (الشواورة، 2013، ص 41). وإن مؤشرات الربحية كالآتي:

#### أ- معدل العائد على الموجودات: (ROA)

يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية الإدارة في استخدام موجودات الشركة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية (العلي، 2010، ص 89) تعكس كيف يمكن للإدارة أن تستخدم موارد استثماراتها الحقيقية بشكل جيد وكفؤ في توليد الأرباح وتقاس من خلال تلك المعادلة (Girbert & Wheelock, 2007, p519):

$$ROA = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الموجودات}$$

### ب- معدل العائد على حق الملكية: (ROE)

تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين، ويظهر العائد على حقوق المساهمين جيداً عندما تستخدم المؤسسات صناديقها الاستثمارية في توليد الأرباح، وقد أجمع الكتاب والباحثون على أن النسبة المعيارية للعائد على حقوق الملكية تكون مرتفعة عندما تكون أكبر من 12%، وتكون جيدة عندما تكون من 3% إلى 12%، بينما تعتبر ضعيفة حينما تكون أقل من 3% (Chandra, 2014, %3), (Bull, 2008, p72), (Eugene, 2016, p123 – 125), (p8) ويحسب من العلاقة التالية  $ROE = \text{صافي الدخل/حقوق الملكية}$ . ولأغراض هذه الدراسة تم قياس الربحية من خلال احتساب معدل العائد على حقوق الملكية.

### المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

#### تمهيد

يقدم هذا المبحث العوامل المؤثرة على الأداء المالي، وأقسامها، وأهميتها.

#### 1-3: ماهية العوامل المؤثرة على الأداء المالي وأنواعها:

من أجل رفع الأداء المالي لقيمة الأسهم وما يتمخض عنها من رفع قيمة الشركة السوقية، أو خفضها يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد والقدرة على التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية التي تحيط بالشركة؛ مما سيؤدي بالتالي إلى رفع كفاءة الأداء المالي.

هناك عوامل عديدة تؤثر على الأداء المالي للشركات وبدرجات متفاوتة، وتقسم تلك العوامل إلى مجموعتين رئيسيتين وهما: 1- العوامل الخارجية: ويقصد بها مجموعة العوامل والمتغيرات من خارج الشركة وتؤثر عليها، والتي يصعب السيطرة عليها والتحكم في مجراها، وعلى إدارة الشركة التكيف مع تلك العوامل، وتشمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها.

2- العوامل الداخلية: وهي تلك العوامل التي تقع في نطاق الشركة وتستطيع التحكم بها وتغييرها وترتبط في أغلب الأحيان بالجوانب التنظيمية والإدارية. وسيتم تناول العوامل الداخلية في هذه الدراسة مع التركيز على العوامل التي تم تناولها في مختلف الدراسات المذكورة في هذه الدراسة وكان لها الأثر على القيمة السوقية للشركات، وتمثل تلك العوامل في حجم الشركة، عمر الشركة، نسبة التداول، الرفع المالي (الخطيب، 2010، 19-27).

#### 2-3: العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للشركات:

1- حجم الشركة: يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس الحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلباً، فقد يشكل الحجم عائقاً لأداء الشركات، حيث إنه بزيادة الحجم تصبح عملية إدارة الشركة أكثر تعقيداً ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية وإيجاباً من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وتبين أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية (الخطيب، 2010، ص 51).

2- عمر الشركة: يقصد به عدد السنوات التي مرت منذ تأسيس الشركة، حيث تم قياسه على أساس عدد السنوات التي مرت على الشركة منذ تأسيسها وحتى عام 2019، وهو التاريخ المعتمد من قبل الدراسة.

3- نسبة التداول: يقصد بالأصول المتداولة تلك الأصول التي ستتحول إلى نقدية خلال سنة على الأكثر ويقصد أيضاً بالخصوم المتداولة تلك الالتزامات قصيرة الأجل المستحقة خلال سنة على الأكثر وتشتمل الأصول المتداولة غالباً على النقدية بالجزينة والمدنين وأوراق القبض والمخزون السلعي، وأما الخصوم المتداولة غالباً تشتمل على الدائنين وأوراق الدفع والقروض قصيرة الأجل ومخصصات الضرائب، ومن خلال المعادلة التالية نحسب نسبة السيولة (عبد الرحيم، 2015، ص 159): نسبة السيولة = الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة.

#### 4- الرافعة المالية:

مفهوم الرافعة المالية: يقصد بالرافعة المالية اللجوء إلى الدين كمصدر للتمويل إلى جانب حقوق المساهمين، فهو يعبر عن تركيب أو مكونات الأموال التي بموجبها يتم تمويل الأصول (عقل، 2009، ص 244)، ويعرف أيضاً بأنه: "الاستعانة بأموال الآخرين لتحقيق أرباح إضافية يستفيد منها ملاك الشركة"، لذا فهو يعتمد على الافتراض لتمويل عمليات الشركة بغية تحقيق عائد يترتب عليه زيادة أرباح الملاك (الشيخ، 2008، م 5).

#### أ- نسبة الدينون The Debt Ratio:

تمثل هذه النسبة نسبة الأصول جميعها التي تم تمويلها عن طريق الدينون. كلما كبرت هذه النسبة دل ذلك على كمية أكبر من أموال الغير التي تم الاعتماد عليها في تمويل الأصول. نسبة الدينون = مجموع الخصوم/مجموع الأصول

كلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت الرافعة المالية للشركة، حيث يشير الرفع المالي إلى الدرجة التي تستخدم فيها الشركة التمويل من خلال مدفوعات ثابتة لتحقيق عائدات الملاك، وقد يكون التركيز على الدينون طويلة الأجل، ويتم تجاهل الدينون قصيرة الأجل، إذ من المفترض ضرورة الوفاء بها خلال الأجل القصير أي خلال أداء دورة النشاط المعتاد للمنشأة، ولا تلتزم الشركة بمدفوعات ثابتة خلال فترة طويلة الأجل.

#### 1- أهمية الرافعة المالية:

تعتبر الرفع المالي من أكثر أدوات المراقبة أهمية، ويساعد في تقويم الهيكل التمويلي، داخلياً كان أو خارجياً، وبشكل عام فإنه كلما قل اعتماد الشركة على القروض لتمويل أصولها، كانت هذه الشركة أقل تعرضاً للمخاطر، لأن خدمة القروض والفوائد المترتبة عليها تؤدي إلى استنزاف موارد الشركات من سيولة نقدية لازمة لتشغيل مشروعاتها. وهناك من يعتبر الرفع المالي أو الرافعة المالية من المصطلحات التي ابتدعتها الذهنية المؤسساتية لتغليف الأشياء غير المحببة أو السلبية وإعطائها مظهراً جميلاً، فبدلاً من أن نقول استئانة أو مديونية وهو مصطلح يوحي بالمخاطرة والضعف نقول رافعة وهو مصطلح يوحي بالثقة والقوة (قصة، 2010، 191)، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق المنزاي التالية:

1. تعظيم حقوق المساهمين نتيجة الفرق بالإيجابي بين قيمة العائد على الاستثمار وتكلفة الاقتراض.
2. ضمان استمرار سيطرة المساهمين الحاليين على الإدارة وعدم مشاركة مساهمين جدد في الأرباح المتحقق.
3. الاستفادة من الوفرة الضريبي نتيجة لخصم تكلفة الإقراض من الدخل الخاضع للضريبة.
4. قد يؤدي الالتزام في السداد إلى تعزيز السمعة الائتمانية وزيادة القدرة على الاقتراض، إذا ما تم التعامل معها بحكمة وحرص شديد (الشواورة، 2013، ص 224).

## القسم الثالث: الدراسة الميدانية.

### مقدمة:

سنقوم في هذا القسم بالتطرق إلى الدراسة الميدانية للعوامل المؤثرة على الأداء المالي لأكبر ثلاث شركات التأمين الكبرى في السوق السعودي للفترة (2009-2019)، والتي تستحوذ على 56% من حجم الأقساط المكتتبه، وهي "بوبا العربية" و"التعاونية" و"ميدغلف". واعتمدت الدراسة على المصادر الأولية في جمع البيانات والمعلومات من القوائم المالية، وتم استخدام الأسلوب الإحصائي ومعامل الانحدار باستخدام برنامج spss.

### المبحث الأول: مناقشة التحليل الاحصائي

#### تمهيد

سيطرق هذا المبحث الى مناقشة التحليل الاحصائي

#### 1-3: التحليل الاحصائي:

● نسبة التداول لم يتم ادخالها في التحليل الإحصائي لأنه رقم ثابت لا يتغير لذلك لا يكون له تأثير على المتغيرات الأخرى.

الفرض الرئيسي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل التي تؤثر على الأداء المالي (حجم الشركة وعمر الشركة ودرجة الرفع المالي) وبين الأداء المالي (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) في الشركات السعودية.

لدراسة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

بالنسبة لمعدل العائد على الأصول:

جدول (2) الوصف الإحصائي لمتغيرات على العائد على الأصول

م	الشركة	المتغير المستقل	التقدير	قيمة إحصاء T	الدلالة	معامل التحديد	F	الدلالة
1	شركة التعاونية	درجة الرفع المالي	-0.027	-0.352	0.734	0.078	0.226	0.0876
		حجم الشركة (مقاس بإجمالي الأصول)	5.299E-07	0.517	0.619			
		عمر الشركة	-0.380	-0.433	0.677			
2	شركة بوبا	درجة الرفع المالي	0.077	0.743	0.479	0.938	40.612	أقل من 0.01
		حجم الشركة (مقاس بإجمالي الأصول)	5.831E-07	0.737	0.482			
		عمر الشركة	-0.137	-0.187	0.856			
3	شركة ميدغلف	درجة الرفع المالي	0.099	13.330	أقل من 0.01	0.959	62.255	أقل من 0.01
		حجم الشركة (مقاس بإجمالي الأصول)	8.727E-10	1.577	0.153			
		عمر الشركة	-0.479	-5.040	0.001			

م	الشركة	المتغير المستقل	التقدير	قيمة إحصاء T	الدلالة	معامل التحديد	F	الدلالة
4	إجمالي الشركات	درجة الرفع المالي	0.089	10.478	أقل من 0.01	0.811	42.842	أقل من 0.01
		حجم الشركة (مقاس بإجمالي الأصول)	2.302E-10	0.387	0.701			
		عمر الشركة	-0.277	-3.239	0.003			

المصدر: الباحثان

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

- بالنسبة لشركة التعاونية أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلاً من حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة على مؤشر العائد على الأصول. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من (حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة) والعائد على الأصول لشركة التعاونية وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لشركة بوبا أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلاً من حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة على مؤشر العائد على الأصول. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من (حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة) والعائد على الأصول لشركة بوبا وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لشركة ميدغلف أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلاً من حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة على مؤشر العائد على الأصول. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من (حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة) والعائد على الأصول لشركة ميدغلف وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لإجمالي الشركات أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلاً من حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة على مؤشر العائد على الأصول. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من (حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة) والعائد على الأصول لإجمالي الشركات وذلك بدرجة ثقة 95%.

بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية:

جدول (3) الوصف الإحصائي للمتغيرات على حقوق الملكية

م	الشركة	المتغير المستقل	التقدير	إحصاء	قيمة	الدلالة	معامل	F	الدلالة
				T			التحديد		
1	شركة التعاونية	درجة الرفع المالي	-0.184	-0.492	0.636	0.047	0.133	0.938	
		حجم الشركة (مقاس بإجمالي الأصول)	2.671E-06	0.524	0.615				
		عمر الشركة	-1.642	-0.376	0.717				
2	شركة بوبا	درجة الرفع المالي	0.848	1.390	0.202	0.784	9.668	0.005	
		حجم الشركة (مقاس بإجمالي الأصول)	3.882E-06	0.831	0.430				
		عمر الشركة	-4.071	-0.941	0.374				
3	شركة ميدغلف	درجة الرفع المالي	0.057	1.242	0.249	0.366	1.539	0.278	
		حجم الشركة (مقاس بإجمالي الأصول)	5.665E-09	1.654	0.137				
		عمر الشركة	-1.193	-2.029	0.077				
4	إجمالي الشركات	درجة الرفع المالي	0.040	1.082	0.288	0.060	0.634	0.599	
		حجم الشركة (مقاس بإجمالي الأصول)	1.806E-09	0.692	0.494				
		عمر الشركة	-0.171	-0.456	0.652				

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

- بالنسبة لشركة التعاونية أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلاً من حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة على مؤشر العائد على حقوق الملكية. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من (حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة) والعائد على حقوق الملكية لشركة التعاونية وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لشركة بوبا أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلاً من حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة على مؤشر العائد على حقوق الملكية. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من (حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة) والعائد على حقوق الملكية لشركة بوبا وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لشركة ميدغلف أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلاً من حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة على مؤشر العائد على حقوق الملكية. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص

بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من (حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة) والعائد على حقوق الملكية لشركة ميدغلف وذلك بدرجة ثقة 95%.

- بالنسبة لإجمالي الشركات أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلاً من حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة على مؤشر العائد على حقوق الملكية. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من (حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة) والعائد على حقوق الملكية لإجمالي الشركات وذلك بدرجة ثقة 95%.

ويتفرع من الفرض الرئيسي ثلاث فرضيات فرعية وهي:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والأداء المالي في الشركات السعودية.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة والأداء المالي في الشركات السعودية.
- الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي والأداء المالي في الشركات السعودية.

الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الرفع المالي والأداء المالي في الشركات السعودية. لدراسة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

- بالنسبة لمعدل العائد على الأصول

جدول (4) الوصف الإحصائي لدرجة الرفع المالي على العائد على الأصول.

م	الشركة	التقدير	قيمة إحصاء T	الدلالة	R <sup>2</sup> معامل التحديد	F	الدلالة
1	شركة التعاونية	0.009	0.701	0.499	0.047	0.491	0.499
2	شركة بوبا	0.088	9.360	أقل من 0.01	0.898	87.603	أقل من 0.01
3	شركة ميدغلف	0.077	6.659	أقل من 0.01	0.816	44.345	أقل من 0.01
4	إجمالي الشركات	0.0710	9.472	أقل من 0.01	0.737	89.714	أقل من 0.01

المصدر: الباحثان

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

- بالنسبة لشركة التعاونية أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لدرجة الرفع المالي على مؤشر العائد على الأصول. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الرفع المالي والعائد على الأصول لشركة التعاونية وذلك بدرجة ثقة 95%.

- بالنسبة لشركة بوبا أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لدرجة الرفع المالي على مؤشر العائد على الأصول. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى

معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الرفع المالي والعائد على الأصول لشركة بوبا وذلك بدرجة ثقة 95%.

● بالنسبة لشركة ميدغلف أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لدرجة الرفع المالي على مؤشر العائد على الأصول. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الرفع المالي والعائد على الأصول لشركة ميدغلف وذلك بدرجة ثقة 95%.

● بالنسبة لإجمالي الشركات أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لدرجة الرفع المالي على مؤشر العائد على الأصول. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الرفع المالي والعائد على الأصول لإجمالي الشركات وذلك بدرجة ثقة 95%.

بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية

جدول (5) الوصف الإحصائي لدرجة الرفع المالي على العائد على حقوق الملكية

م	الشركة	التقدير	قيمة إحصاء T	الدلالة	R <sup>2</sup> معامل التحديد	F	الدلالة
1	شركة التعاونية	0.021	0.314	0.760	0.010	0.098	0.760
2	شركة بوبا	0.254	5.578	أقل من 0.01	0.757	31.109	أقل من 0.01
3	شركة ميدغلف	0.077	6.659	0.755	0.010	0.103	0.755
4	إجمالي الشركات	0.130	0.321	0.236	0.044	1.458	0.236

المصدر: الباحثان

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

● بالنسبة لشركة التعاونية أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لدرجة الرفع المالي على مؤشر العائد على حقوق الملكية. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية لشركة التعاونية وذلك بدرجة ثقة 95%.

● بالنسبة لشركة بوبا أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لدرجة الرفع المالي على مؤشر العائد على حقوق الملكية. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية لشركة بوبا وذلك بدرجة ثقة 95%.

● بالنسبة لشركة ميدغلف أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لدرجة الرفع المالي على مؤشر العائد على حقوق الملكية. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة

إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية لشركة ميدغلف وذلك بدرجة ثقة 95%.

- بالنسبة لإجمالي الشركات أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لدرجة الرفع المالي على مؤشر العائد على حقوق الملكية. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية لإجمالي الشركات وذلك بدرجة ثقة 95%.

#### الفرضية الفرعية الثانية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والأداء المالي في الشركات السعودية.
- لدراسة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وكانت النتائج كما في الجدول التالي:
- بالنسبة لمعدل العائد على الأصول

جدول (6) الوصف الإحصائي لحجم الشركة على العائد على الأصول.

م	الشركة	التقدير	قيمة إحصاء T	الدلالة	R <sup>2</sup> معامل التحديد	F	الدلالة
1	شركة التعاونية	7.539E-08	0.760	0.465	0.055	0.577	0.465
2	شركة بوبا	1.047E-06	7.008	أقل من 0.01	0.831	49.111	أقل من 0.01
3	شركة ميدغلف	7.734E-10	0.401	0.697	0.016	0.161	0.697
4	إجمالي الشركات	7.778E-10	0.672	0.506	0.014	0.452	0.506

المصدر: الباحثان

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

- بالنسبة لشركة التعاونية أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مؤشر العائد على الأصول. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والعائد على الأصول لشركة التعاونية وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لشركة بوبا أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مؤشر العائد على الأصول. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والعائد على الأصول لشركة بوبا وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لشركة ميدغلف أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مؤشر العائد على الأصول. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض

العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والعائد على الأصول لشركة ميدغلف وذلك بدرجة ثقة 95%.

- بالنسبة لإجمالي الشركات أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مؤشر العائد على الأصول. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والعائد على الأصول لإجمالي الشركات وذلك بدرجة ثقة 95%.

بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية

جدول (7) الوصف الإحصائي لحجم الشركة على العائد على حقوق الملكية

م	الشركة	التقدير	قيمة إحصاء T	الدلالة	R <sup>2</sup> معامل التحديد	F	الدلالة
1	شركة التعاونية	2.059E-07	0.416	0.686	0.017	0.173	0.686
2	شركة بوبا	2.570E-06	3.190	0.010	0.504	10.177	.010
3	شركة ميدغلف	1.856E-09	0.618	0.550	0.037	0.382	0.550
4	إجمالي الشركات	1.867E-09	0.823	0.417	0.021	0.677	0.417

المصدر: الباحثان

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

- بالنسبة لشركة التعاونية أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مؤشر العائد على حقوق الملكية. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والعائد على حقوق الملكية لشركة التعاونية وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لشركة بوبا أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مؤشر العائد على حقوق الملكية. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والعائد على حقوق الملكية لشركة بوبا وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لشركة ميدغلف أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مؤشر العائد على حقوق الملكية. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والعائد على حقوق الملكية لشركة ميدغلف وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لإجمالي الشركات أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مؤشر العائد على حقوق الملكية. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والعائد على حقوق الملكية لشركة ميدغلف وذلك بدرجة ثقة 95%.

نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والعائد على حقوق الملكية لإجمالي الشركات وذلك بدرجة ثقة 95%.

#### الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة والأداء المالي في الشركات السعودية. لدراسة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

#### بالنسبة لمعدل العائد على الأصول

جدول (8) العمر الشركة على مؤشر العائد على الأصول

م	الشركة	التقدير	قيمة إحصاء T	الدلالة	R <sup>2</sup> معامل التحديد	F	الدلالة
1	شركة التعاونية	0.094	0.672	0.517	0.043	0.452	0.517
2	شركة بوبا	0.414	11.897	أقل من 0.01	0.934	141.534	أقل من 0.01
3	شركة ميدغلف	0.194	0.699	0.500	0.047	0.489	0.500
4	إجمالي الشركات	2550.	2.050	0.049	0.116	4.202	0.049

المصدر: الباحثان

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

- بالنسبة لشركة التعاونية أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على مؤشر العائد على الأصول. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة والعائد على الأصول لشركة التعاونية وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لشركة بوبا أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على مؤشر العائد على الأصول. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة والعائد على الأصول لشركة بوبا وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لشركة ميدغلف أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على مؤشر العائد على الأصول. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة والعائد على الأصول لشركة ميدغلف وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لإجمالي الشركات أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على مؤشر العائد على الأصول. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي

ونقبل البديل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة والعائد على الأصول لإجمالي الشركات وذلك بدرجة ثقة 95%.

بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية

جدول (9) الوصف الإحصائي لعمر الشركة على العائد على حقوق الملكية.

م	الشركة	التقدير	قيمة إحصاء T	الدلالة	R <sup>2</sup> معامل التحديد	F	الدلالة
1	شركة التعاونية	0.264	0.378	0.713	0.014	0.143	0.713
2	شركة بوبا	1.122	4.718	0.001	0.690	22.263	0.001
3	شركة ميدغلف	-0.353	0.815-	0.434	0.062	0.665	0.434
4	إجمالي الشركات	1610.	0.620	0.540	0.012	0.384	0.540

المصدر: الباحثان

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

- بالنسبة لشركة التعاونية أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على مؤشر العائد على حقوق الملكية. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة والعائد على حقوق الملكية لشركة التعاونية وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لشركة بوبا أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على مؤشر العائد على حقوق الملكية. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة والعائد على حقوق الملكية لشركة بوبا وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لشركة ميدغلف أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على مؤشر العائد على حقوق الملكية. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة والعائد على حقوق الملكية لشركة ميدغلف وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لإجمالي الشركات أكدت نتائج الجدول السابق على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على مؤشر العائد على حقوق الملكية. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي. وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة والعائد على حقوق الملكية لإجمالي الشركات وذلك بدرجة ثقة 95%.

## المبحث الثاني: النتائج والتوصيات

تمهيد

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تفسير النتائج والوصول إلى التوصيات للدراسة.

### 2-3: خلاصة بأهم النتائج:

1- بالنسبة لإجمالي الشركات أكدت النتائج على وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لكلاً من لحجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين السعودية المدرجة في سوق المالي، وترى الباحثتان أن السبب في ذلك يعود إلى أن الجانب الاقتصادي لكلاً من لحجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة يؤثر بشكل كبير على المنشآت الاقتصادية، ومن جهة أخرى فالبيئة الاقتصادية هي مصدر لمختلف موارد المنشأة ومستقبل خدماتها وبالتالي تنعكس آثارها على الأداء المالي للمنشأة، كما أنه كلما امتلكت الشركة حجم أصول أكبر فإن ذلك يقود إلى قدرتها على استغلال وتوظيف أصولها بشكل أفضل في توليد أرباح تعود عليها، وهو ما يفسر تأثير حجم الشركة إيجاباً على الأداء المالي. وتشابهت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة كل من (عربيات، 2008) التي أظهرت وجود تأثير لحجم شركات التأمين في أدائها المالي، ودراسة (Alqaisi et al, 2016) التي أظهرت وجود تأثير الحجم الشركة على سعر السهم السوقي في شركات التأمين، من جهة أخرى تعارضت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة (زاهر ودريباتي، 2011) التي أظهرت وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التأثيرات الاقتصادية وبين مستوى الأداء، حيث تم تطبيقها على شركات التأمين السورية.

2- بالنسبة لإجمالي الشركات أكدت النتائج على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلاً من حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة على مؤشر العائد على حقوق الملكية، وترى الباحثتان أن السبب في ذلك يعود إلى أهمية الهيكل التمويلي في تحقيق الاستقرار وتحقيق أعلى مستويات التوازن وعدم حصول اختلال في قائمة المركز المالي، كما يرتبط الهيكل التمويلي بمعدلات نمو الشركات، فالإدارة الرشيدة توجه نحو اختيار الهيكل التمويلي الأمثل الذي يقود إلى تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة الأرباح لتعظيم ثروة الملاك لديها، كما أن زيادة نسبة المديونية المتمثلة بإجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات تؤدي إلى تقليل ثقة المستثمرين والمقرضين من وضع الشركة خصوصاً إذا كان مستوى المديونية يشير إلى احتمالية عدم قدرة المنشأة على الالتزام بسداد الديون المترتبة عليها، الأمر الذي يؤثر سلباً على الأداء المالي. وتشابهت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة (ملحم، 2019) التي أظهرت وجود أثر سالب ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين، واختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة (زاهر ودريباتي، 2011) التي أظهرت وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النظام المالي ومستوى الأداء في شركات التأمين، ودراسة (Alqaisi et al, 2016) التي أظهرت وجود أثر النسبة المديونية على سعر السهم السوقي في شركات التأمين.

3- يوجد أثر للعوامل الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق المالي، ويعود السبب في ذلك حسب وجهة نظر الباحثتان إلى أن العوامل الداخلية تنتج عن التغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية للشركة، وتستطيع الشركة السيطرة عليها وبحيث تزيد تأثيرها الإيجابي وتخفف من حدة تأثيرها السلبي، ويوجد أثر للعوامل الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق المالي، ويعود السبب في ذلك حسب وجهة نظر الباحث إلى أن العوامل الداخلية تنتج عن تفاعل مختلف العناصر الداخلية للمنشأة المتولدة عن قرارات الإدارات، لذا فهي

خاضعة لحكم المنشأة وتؤثر على أداء ومستقبل المنشأة. وتشابهت هذه النتيجة مع ما توصلت له مع دراسة (الطراونة، 2015) و(ملحم، 2019) التي أظهرت وجود أثر البيئة الداخلية على أداء شركات التأمين، ودراسة (قزعاط، 2009) التي أظهرت وجود أثر للعوامل الداخلية على نمو قطاع التأمين.

4- يوجد أثر للعوامل الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية لشركات التأمين المساهمة، ويعود السبب في ذلك حسب وجهة نظر الباحثان إلى أن العوامل الخارجية الناتجة عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للشركة، ولا يوجد للشركة سيطرة عليها وإنما تتأثر بها إيجابياً وسلبياً، وهو ما يبرر وجود أثر ذي دلالة إحصائية للعوامل الخارجية على الأداء المالي. ويوجد أثر للعوامل الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول لشركات التأمين المساهمة، ويعود السبب في ذلك حسب وجهة نظر الباحثان إلى أن العوامل الخارجية التي تحيط بالمنشأة تمثل مجموعة من المتغيرات والقيود التي تخرج عن نطاق التحكم في المنشأة، إلا أنها لها الأثر الكبير على المنشأة وأدائها لكون المنشأة ترتبط بشكل مباشر ببيئتها المحيطة وتتأثر بها، وهو ما يبرر وجود الأثر الهام للعوامل الخارجية على الأداء المالي. وتشابهت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة (ملحم، 2019) و(قزعاط، 2009) التي أظهرت وجود أثر للعوامل الخارجية على نمو قطاع التأمين.

## 2-2: التوصيات:

توصى الباحثان:

- 1- أن تقوم إدارة الشركات عند تحديد الرفع المالي بإيجاد درجة من التوازن بين العوائد المراد تحقيقها للمساهمين مع العوائد المراد تحقيقها للأصول.
- 2- زيادة درجة الرفع المالي للشركات لتحسين الأداء المالي لتحقيق عوائد المساهمين.
- 3- ضرورة أن تحاول الشركات تخفيض تكلفة الافتراض بحيث يكون أقل من العائد على الأصول لتكوين عوائد يمكن إضافتها لحقوق الملكية.

## قائمة المراجع.

### أولاً- المراجع بالعربية:

- أبو حطب، موسى، (2009)، "فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين في جمعية أصدقاء المريض الخيرية"، مجلة IUGspace، الجامعة الإسلامية، غزة.
- التريكي، تيسير وكمال، مصباح (2015)، "اقتصاديات التأمين: تخليق القيمة للمساهمين في شركات التأمين"، الطبعة الأولى: دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- الجعافرة، أحمد، (2012)، "مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية"، دار المنظومة، عدد الصفحات 1-110.
- جميل، سنان وسعيد، سوسن، (2007)، "تقييم أداء البنوك التجارية نسب السيول والربحية بالتطبيق على بنك الموصل للتنمية والاستثمار 2002 - 2004"، مجلة تنمية الرافدين، 84 (29): 111. 131
- الحمود، محمد، (2018)، "أثر سياسات الإغراق على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الخطيب، محمد محمود، (2010)، "الأداء المالي وأثره على موائد أسهم الشركات"، م 45، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن.

- الدعاس، عبد الله، (2010). "إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي. دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية". مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد 37، عدد 1، 2010.
- دودين، أحمد، (2014)، "منظمات الأعمال المعاصرة: الوظائف - والإدارة"، المنهل للتوزيع، عمان، الأردن.
- السيد، إبراهيم، (2014)، مبادئ المحاسبة والتقرير المالي، العبيكان، الرياض، السعودية.
- الشواورة، فيصل محمود الشواورة، (2013)، "مبادئ الإدارة المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الشيخ، فهد، (2008)، "التحليل المالي"، مؤسسة SME للعلوم المالية رام الله، فلسطين، 110
- الصديق، براهيم والداودي، سالم، (2019)، "أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي لشركة التأمين"، رسالة ماجستير، مجلة جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
- الطراونة، أنس مصلح ذياب. (2015). "العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية (دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية)". رسالة الماجستير، مجلة عالم معرفة، عدد الصفحات 87.
- عباسي، عصام، (2012)، "تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات دراسة حالة لينة غاز"، مجلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- عبد الرحيم، عبد الرحيم، (2015)، "تقييم كفاءة الشركات المسجلة في البورصة باستخدام نماذج التحليل التمييزي"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر.
- عبيدات، أحمد نواف (2006)، "بناء نموذج التقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية"، مجلة عالم معرفة، عدد الصفحات 257.
- عربيات، عبد الرزاق عصام، (2008)، "أثر اختيار استراتيجيات المحافظ الاستثمارية على أداء شركات التأمين في الأردن"، مجلة عالم معرفة، عدد الصفحات 187.
- عصمان، حمزة، (2018)، "أثر عوامل البيئة المالية على الأداء المالي دراسة حالة الشركات الخدمية بولاية ورقلة خلال الفترة 2011 - 2015"، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلة جامعة قاصدي مرباح سبلة، ولاية ورقلة، الجزائر.
- عقل، مفلح، (2009)، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- العلي، أسعد، (2010)، "الإدارة المالية - الأسس العلمية والتطبيقية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- عوض الله، حسني صالح، (2015)، "أثر العائد على الأصول ودرجة الرفع المالي على الأداء المالي بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة حالة شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة"، مجلة SUST Repository.
- قاسم، محمد حسن، (2007)، العقود المسماة: البيع التأمين الإيجار: دراسة مقارنة الطبعة الأولى: منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- قصبه، نبال، (2010)، "أسباب حدوث الأزمة المالي العالمية والحلول المقترحة"، عمان، جامعة جرش، بحث مقدم لي مؤتمر الأزمات الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها. من 14 - 2010 / 12 / 16

- قويدر، الواحد عبد الله، (2007)، "أدوات مراقبة التسيير تخصص إدارة الأعمال"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.
- القيسي، فوزان عبد القادر، (2017)، "حليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009 - 2014"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 4، 2017
- مطر، محمد، (2010)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة.
- ملحم، احمد سالم، (2004)، اعادة التأمين وتطبيقاتها في شركات التأمين الإسلامية، الطبعة الأولى: دار النفائس للنشر والتوزيع 37، عمان، الأردن.
- ملحم، عمر مازن ذياب، (2019). "العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في موق عمان المالي"، رسالة الماجستير، مجلة جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن.

#### المواقع الالكترونية:

- شركة بوبا للتأمين. <https://www.bupa.com.sa/>
- شركة التعاونية للتأمين. <https://www.tawuniya.com.sa/>
- شركة ميدغلف. <https://www.medgulf.com.sa/arabic/home>

#### ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Alqaisi, F., Tahtamouni, A., & Alqudah, M. (2016) " Factors Affecting the Market Stock Price: The Case of the Insurance Companies Listed in Amman Stock Exchange", International Journal of Business and Social Science, Vol. 7, No. 10, Pp. 81-90.
- Ansari, V. & Fola, W. (2014) " Financial Soundness and Performance of Life Insurance Companies in India". International Journal of Research, 1(8)
- Beest, F; Braam, G. & Boelens, S. (2009) " Quality of Reporting: measuring qualitative characteristics", NijCE Working Paper, 09- 108. Financial
- Bull, Richard (2008) Financial Ratios How to use financial ratios to maximize value and success for your business' LanacreHouse Oxford UK.
- Chandra prasama (2014) Fundamentals of Financial Management, 6E. McGraw Hill Education India
- Codjia M. (2010) " Definition of a statement of financial performance", From: [http://www.chow.com/about\\_6627481\\_definition-statement-financial-performance.html](http://www.chow.com/about_6627481_definition-statement-financial-performance.html).
- Eugene, Brigham (2016). Fundamentals of Financial Management (Concise), 9E, Cengage Learning Boston, USA
- Haber, S. & Reichel, A. (2005) " Identifying performance measures of small ventures-the case of the tourism industry". Journal of Small Business Management, 43(3), 260.

- Kamal Naser, Yusuf Karbhari, Mohammad Zulkifli Mokhtar.(2004) "Impact of ISO 9000 registration on company performance: Evidence from Malaysia". Managerial Auditing Journal. Volume 19 Issue 4

## الملاحق:

### التحليل المالي لشركة ميدغلف

L	K	J	I	H	G	F	E	D	C	B	A	١
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	شركة ميدغلف	1
19176	-204527	-388026	67611	-261267	193497776	-192461377	201325730	240115990	232380643	146504414	صافي دخل	2
2751548	2751274	3107317	3546667	4447552	4377316311	4342639354	3148063237	2700586110	2553317659	1753465649	اصول متداوله	3
2751548	2751274	3107317	3546667	4447552	4377316311	4342639354	3148063237	2700586110	2553317659	1753465649	خصوم متداوله	4
711133	672164	498561	952520	912131	1176070172	995933666	1186155130	1173505120	1068603170	925467116	حقوق مساهمين	5
3500887	3872509	3993825	3592892	5526164	5575284884	5620805413	4380244071	392238117	3913955388	2960838728	مجموع الاصول	6
2794732	2805070	3495264	3673442	4614033	4399214712	4612660471	3235252148	2748532997	2845342218	2035371612	اجمالي الخصوم	7
											المنجزات التابعه	8
79.8293	72.43546755	87.5167	102.242	83.494319	78.90564883	82.06404834	73.86008851	700.730724	72.69735947	68.74307583	درجة الرفع المالي	9
0.54775	-5.28151129	-9.71565	1.8818	-4.727818	3.470634775	-3.42408895	4.596221734	61.21689341	5.937232798	4.94807139	العائد على الاصول	10
2.69654	-30.4281396	-77.8292	7.09812	-28.64358	16.45291077	-19.3247185	16.97296795	20.46143523	21.74620566	15.83032087	العائد على حقوق المساهمين	11
											المنجزات المستقلة	12
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	نسبة السيولة	13
3500887	3872509	3993825	3592892	5526164	5575284884	5620805413	4380244071	392238117	3913955388	2960838728	حجم الشركة (مقاس باجمالي الاصول)	14
26	25	24	23	22	21	20	19	18	17	16	عمر الشركة	15

التحليلي المالي لشركة بوبا

	L	K	J	I	H	G	F	E	D	C	B	A
1	شركة بوبا											
2	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
3	712654	525431	500614	630705	645077	301275	147334	134406	42244	70798	56020	صافي الدخل
4	6,592,096	5,363,639	5,363,639	4921382	4361496	3566544	19151988	1306274	1188609	1130277	895147	أصول متداولة
5	6,592,096	5,363,639	5,363,639	4921382	4361496	3566544	19151988	1306274	1188609	1130277	895147	خصوم متداولة
6	10181096	8271896	7532337	2027054	1666540	1051499	731060	634208	522430	492989	437353	حقوق المساهمين
7	10,181,096	8,271,896	7,532,337	7155458	6153308	4728834	2772957	2004716	1755583	1668834	1403154	مجموع الأصول
8	7,136,199	5,706,168	5,010,287	5128404	4486768	3677335	2041897	1370508	1233153	1175845	965801	إجمالي الخصوم
9												
10												المتغيرات التابعة
11	70.09264032	68.98258876	66.51703183	71.67121937	72.916357	77.764096	73.636086	68.364197	70.241794	70.459075	68.83071994	درجة الرفع المالي
12	6.999776841	6.352002008	6.646197588	8.814320481	10.483418	6.3710208	5.31324503	6.7044908	2.4062662	4.2423632	3.992434188	العائد على الأصول
13	6.999776841	6.352002008	6.646197588	31.11436597	38.707562	28.651953	20.1534758	21.192732	8.0860594	14.36097	12.80887521	العائد على حقوق المساهمين
14												المتغيرات المستقلة
15	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	نسبة السيولة
16	10,181,096	8,271,896	7,532,337	7155458	6153308	4728834	2772957	2004716	1755583	1668834	1403154	حجم الشركة (مقاس بإجمالي الأصول)
17	20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	10	عمر الشركة
18												

التحليلي المالي لشركة التعاونية

L	K	J	I	H	G	F	E	D	C	B	A	
العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة (دراسة تطبقه على أكبر ثلاث شركات تأمين في المملكة العربية السعودية)												1
شركة التعاونية											2	
البيانات												3
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009		4
402165	-213339	-146544	800947	-55022	-26322	-590935	319721	439060	27412	10800		5
11446389	10474958	10211815	10340388	9100606	7684918	7730472	5977073	5251670	5699827	5766235		6
11446389	10474958	10211815	10340388	9100606	7684918	7730472	5977073	5251670	5699827	5766235		7
												8
2399458	1808221	2126381	2927525	2309068	2076375	1640568	2142938	2048858	1769004	1416235		9
14114485	12627578	13444236	13476121	9938506	11569112	9965342	8217844	7383853	7531514	7227259		10
11614796	10819357	10543928	10548596	9638159	7839339	8303803	6074906	5334995	5762510	5811024		11
												12
82.28990289	85.68038146	78.42712669	78.2762043	96.9779	67.7609396	83.3268	73.9234	72.2522	76.5119736	80.40425838		13
2.849306935	-1.68946888	-1.090013594	5.94345361	-0.5536	-0.22751962	-5.9299	3.89057	5.94622	0.36396401	0.149434246		14
16.76066012	-11.7982813	-6.891709435	27.3591857	-2.3829	-1.26769008	-36.02	14.9198	21.4295	1.54957253	0.762585305		15
												16
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1		17
14114485	12627578	13444236	13476121	9938506	11569112	9965342	8217844	7383853	7531514	7227259		18
12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2		19